

الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة: دراسة تحليلية

عبدالله الغامدي *

شهدت الفترة الأخيرة الممتدة منذ بداية الثمانينات وحتى الآن إزدياداً ملحوظاً في استخدام التفسيرات والتحليلات الاقتصادية للمشاكل السياسية، إلى الدرجة التي حدث ببعض من الكتاب للإشارة إلى حدوث هيمنة أو إختراق إقتصادي لعلم السياسة والنظرية السياسية (Lowi 1992; Macpherson 1987a, 1987b, 1987c). وظهر أثر ذلك الاختراق في كل فروع علم السياسة ومنها التنمية السياسية. فقد شهدت هذه الفترة تحولاً مهماً في أدبيات التنمية السياسية متمثلاً في عودة الإهتمام، بين المنتمين إلى الحقل على إختلاف توجهاتهم، بدور العوامل الاقتصادية الإنتاجية منها والتوزيعية في مسيرة التنمية السياسية. وقد كان لذلك الإهتمام دور رئيسي في تبلور إتجاه جديد لدراسة التنمية السياسية يحاول تجاوز إخفاق النظريات السابقة في مجال التنظير والتحليل، مبتعداً عن التناول المعيارى للمشاكل التنموية (وضع التصورات المثالية للدولة المتقدمة سياسياً)، التي ميّزت النظريات السابقة وبخاصة نظريات التحديث، وذلك بالتركيز على دراسة الوضع الحاضر وربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية بحيث تصبح الأولى مجرد إنعكاس للأخيرة وذلك في محاولة لإيجاد نظرية جديدة للتنمية السياسية تتسم بالبساطة والوضوح ويمكن التحقق منها تجريبياً. وعرف هذا الإتجاه بالاقتصاد السياسي للتنمية السياسية. ويرى ستانيلاند Staniland أن ظهور هذا الإتجاه يرتبط إرتباطاً وثيقاً بفكرتين متلازمتين هما: كيف يمكن للسياسة أن تتحكم في النشاط الاقتصادي وكيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تتحكم في العملية السياسية (Staniland 1985).

وعلى الرغم من أن الفضل في إعادة الإهتمام بدور العامل الاقتصادي في دراسة التنمية السياسية يرجع، بالأساس، إلى الكتابات النقدية للنظريات التنموية السابقة (وبخاصة نظرية التحديث الليبرالية ونظرية التبعية) ككتابات جوهان غالتونغ Galtung

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم العلوم السياسية - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - الرياض

وكتابات الماركسيين المحدثين، وبخاصة سمير أمين، فضلاً عن كتاب نظرية النسق العالمي وبخاصة إيمانويل والرشتاين Wallerstein، إلا أن تلك المحاولات سرعان ما لفتت أنظار الكتاب الليبراليين إلى أهمية المنهج الجديد وإمكانية توظيفه في إستيعاب، ومن ثم تجاوز الإنتقادات والإخفاقات السابقة لنظرية التحديث الليبرالية، عن طريق توظيف أو إعادة إكتشاف الاقتصاد السياسي لدراسة ظاهرة التنمية السياسية، في ما أسموه «الاقتصاد السياسي الحديث للتنمية» New Political Economy of Development والذي ما لبث أن فرض سيطرته على أدبيات التنمية السياسية خلال الفترة الأخيرة.

وسوف نحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على طبيعة الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، بشكل عام، وتتبع مصادره الفكرية، مع التركيز على منهج «الاقتصاد السياسي الحديث» وتصوراته للتنمية السياسية ونختم البحث بمناقشة مدى إسهام هذا الإتجاه في بناء نظرية تجريبية تفسيرية جديدة للتنمية السياسية.

تعريف الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية

يهتم حقل الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية بدراسة التفاعل بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية. ويقوم الافتراض الرئيسي لهذا الإتجاه على أساس أن عملية التنمية، كغيرها من العمليات الاجتماعية الأخرى، تتأثر وبشكل كبير بالتفاعل ما بين القوى السياسية والاقتصادية، وأن الإعتبارات الثقافية والاجتماعية تعتبر أقل أهمية (Palmer 1989). وعلى الرغم من أن الاقتصاد السياسي يعتبر أحد الأصول الرئيسية لعلم السياسة الحديث، إلا أنه لم يرد ذكره في المسح الشامل لموضوعات علم السياسة الذي نشر في عام 1968 (Chilcote 1981). إلا أنه ومنذ ذلك الوقت ظهرت توجهات رئيسية حديثة عدة، في مجال نظرية الاقتصاد السياسي اعتبرت من أكثر الأحداث العلمية حيوية في مجال السياسات المقارنة خلال عقود السبعينات والثمانينات. وتنضوي تحت مظلة الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية نظريات عدة؛ سواء ما تعلق منها بالنظريات الاجتماعية الكلية «العامة» للتنمية العالمية، أو النظريات ذات المدى المتوسط التي تحاول أن تدرس مدى الترابط والتداخل ما بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية، فضلاً عن النظريات الاجتماعية الجزئية التي تركز على دراسة سلوك وتصرفات الأفراد. ولا يتوقف التعدد والتنوع عند النظريات فحسب، بل هناك أيضاً تعدد في مجال مناهج وطرق البحث، من أهمها الاقتصاد السياسي الدولي، والتبعية، والنسق العالمي، ونظريات الإمبريالية، والنماذج العقلانية مع كم كبير من الدراسات التجريبية للعلاقات التبادلية ما بين الاقتصاد والسياسة. وبصفة عامة، فإن مفهوم الاقتصاد السياسي - كما يقول هلال (1984) - يستخدم للإشارة إلى أربعة إتجاهات رئيسية هي: (أ) إتجاه الاقتصاد السياسي التقليدي الذي يضم كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو ومالتوس. (ب) إتجاه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. (ج) إتجاه الربط بين الاقتصاد والسياسة في دراسة موضوعات السياسة العامة (الاقتصاد السياسي الحديث). (د) إتجاه الربط بين الدولة ونمط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، فضلاً عن الربط بين الأوضاع الداخلية والخارجية (هلال 1984، 56، 57).

وقد وجد Staniland (1985) من خلال مراجعته الدقيقة لأدبيات الاقتصاد السياسي أن هناك كثيراً من التنوع والتشعب في الطروحات وطرق البحث التي يستخدمها كتاب الاقتصاد السياسي فمثلاً:

(أ) بعض من مناهج الاقتصاد السياسي تعتبر مناهج وصفية تحاول أن تكتفي فقط باكتشاف ووصف العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة، ويقابلها المناهج المعيارية التي تحاول أن تتخذ موقفاً حيال ما يجب أن تكون عليه تلك العلاقة.

(ب) بعض من مناهج الاقتصاد السياسي تعتبر مناهج نظرية واستنتاجية، بينما يتجه البعض الآخر نحو دراسة تطبيقات السياسة العامة.

(ج) بعض من نظريات الاقتصاد السياسي تعتبر نظريات اقتصادية، وهي التي تنظر للسياسة كنتاج للقوى الاقتصادية بشكل رئيسي، ويقابلها النظريات السياسية التي تصر على التميز والأهمية القصوى للبناء السياسي والقوة السياسية. وهناك أيضاً نماذج تفاعلية تعالج السياسة والاقتصاد كحقلين متميزين وظيفياً ولكنهما يدخلان في علاقات تبادلية التأثير.

(د) مستويات التحليل والتنظير تمتد من المستوى الاجتماعي الجزئي (السلوك الفردي) إلى مستويات اجتماعية كلية (عامة) عدة (4, Staniland 1985).

وعلى الرغم من التنوع الكبير لنظريات ومناهج الاقتصاد السياسي المعاصر، إلا أنها تشترك في أصول فكرية واحدة، تنبع من الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي الحر والنظرية السياسية الغربية. ويمكن إرجاع التفرعات العديدة للاقتصاد السياسي المعاصر إلى أسباب عدة، من أهمها الانتقادات التي وجهت إلى الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي (التقليدي) وبخاصة انتقادات ماركس، وبسبب النمو المتعاظم للدولة واحتدام الجدل حول الدور الاقتصادي لها خلال القرن العشرين، فضلاً عن تدمير مثقفي ومفكري الدول النامية من الأفكار الغربية حول التحديث والتنمية... وأخيراً، بسبب القلق المتزايد في أوساط المختصين في حقل علم السياسة من افتقار الحقل للصلة الاجتماعية.

الأصول الرئيسية للاقتصاد السياسي المعاصر وتطور العلاقة بين حقلي السياسة والاقتصاد

لا يمكننا الإلمام بالاقتصاد السياسي المعاصر من دون إلقاء الضوء على الاقتصاد السياسي الليبرالي الكلاسيكي (التقليدي)، الذي يعتبر مصدراً رئيسياً لنظريات ومناهج الاقتصاد السياسي المعاصر. وعموماً، يمكن القول أنه ومنذ العصور التقليدية القديمة، مروراً بالعصور الوسطى، كان ينظر إلى الاقتصاد على أنه، أساساً، أداة أو وسيلة للسياسة والأخلاق (Staniland 1985, 10-14). ومع نمو الرأسمالية التجارية الذي صاحب تفسخ وانحيار النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، أصبحت الدولة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والمنتفع الرئيسي منه. وفي هذه الأثناء ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وتطور كحقل متميز للدراسة. وكان الهدف الرئيسي له في البداية يركز على دراسة أفضل وأنجع الوسائل الفعالة، التي يمكن

للدولة أن تنتهجها في إدارة الاقتصاد، لكي تحقق أعلى معدلات ممكنة من الثراء والرفاهية لأفراد شعبها، على افتراض أن هناك تناسقاً كبيراً ما بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع.

ولقد ساهم ظهور وتطور الاقتصاد الكلاسيكي الحر، تحت زعامة المفكر الاقتصادي الشهير آدم سميث، في تحويل اهتمام الاقتصاد السياسي إلى دراسة رجل الدولة أو المشرع (Smith 1937)، فضلاً عن التخلي عن أهم فكرتين رئيسيتين كانتا سائدتين خلال فترة الرأسمالية التجارية (مذهب التجاريين)، وهما إعطاء الدولة دوراً رئيسياً في إدارة وتوجيه الاقتصاد، والنظرة العضوية لنمو المجتمعات. إلا أنه بعد آدم سميث أخذت النظرية الكلاسيكية للاقتصاد في التقليل تدريجياً من أهمية التصورات حول الرفاه الاجتماعي العام، وازدادت معارضتها لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الإنتاجي والتوزيعي. كذلك بدأت الفلسفة الليبرالية السياسية في التأكيد على أهمية المساواة والحرية، ولكن بوسائل كانت تهدف إلى تقييد وتحجيم الدور الاقتصادي للدولة، وإلى إبعاد الحكومة عن التأثير في نظام السوق (Booth 1991).

وتبع هذه الأحداث السياسية والفكرية بدء الابتعاد والانفصال التدريجي بين كل من علمي الاقتصاد والسياسة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فعلم الاقتصاد تطور في اتجاه التخصص الإيجابي، متحاشياً الاعتبار والأحكام القيمية، مبتعداً عن تبني العوامل غير الاقتصادية. وتدرجياً، أخذ الاهتمام بالجانب الاقتصادي يطغى ويزداد أهمية، على حساب الاهتمام بالجانب التشريعي. وأخيراً تم حذف صفة «السياسي» من مصطلح «علم الاقتصاد السياسي» لمصلحة «علم الاقتصاد البحت». وفضلاً عن ذلك، تبني علم الاقتصاد المنهج الاستنتاجي مبتدئاً من عدد محدود من المسلمات الأصلية (Smith 1937).

أما علم السياسة، فلقد اتجه نحو التأكيد البنائي العام في دراسة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. واتخذت دراسة السياسة والدولة بالاتجاه الاستقرائي بشكل رئيسي. كما انها، في آخر الأمر، نأت بنفسها عن دراسة أدبيات وممارسات فن الحكم وشؤون الدولة. ولم يبدأ علم السياسة في تبني التوجهات العلمية القائمة على الملاحظة والتجريب والحيادية، وصوغ الافتراضات، إلا في فترة متأخرة نسبياً مقارنة بعلم الاقتصاد الذي سبقه إلى ذلك بفترة طويلة، إذ لم تسيطر تلك التوجهات على حقل السياسة إلا في الستينات، وبخاصة بعد بروز ما سمي بالثورة السلوكية في علم السياسة. وبذلك فقد الاقتصاد السياسي التقليدي (الذي كان المصدر الذي انبثق منه كل علمي الاقتصاد والسياسة الحديثين) أهميته بشكل عام خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وبخاصة بعد اتجاه كلا من علمي السياسة والاقتصاد إلى مزيد من التخصص والاستقلالية.

أما بالنسبة للاقتصاد السياسي المعاصر فإنه نشأ وتطورت مناهجه المتعددة خلال قرن ونصف القرن من الزمان. وقد كانت كتابات كارل ماركس أول من ساهم في نموه وتطوره. ففي منتصف القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الليبرالي ديفيد ريكاردو، متأثراً

بأفكار آدم سميث، بوضع ما أصبح يعرف بنظرية «العمل أساس القيمة» التي كان لها تأثير مهم، وبخاصة على علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر مثل ديفيد أوين، وبير برودون. وقد استفاد ماركس من تلك النظرية. إلا أن توظيفه لها كان بغرض الهجوم على الاقتصاد التقليدي الليبرالي، وانتقاد أعمال كل من أوين وبرودون، فضلاً عن وضع الأسس لنظرية جديدة للاقتصاد والتاريخ.

وفي نظريته تلك، زعم ماركس أن تاريخ الإنسانية تطور خلال مراحل، أو ما يطلق عليه «أساليب الإنتاج» (إقطاع، رأسمالية، وشيوعية)، وأن ذلك التطور يتأثر، وإلى درجة كبيرة، بالتغيرات التدريجية المادية «قوى الإنتاج». كما زعم أن قوى الإنتاج في كل مرحلة هي المسؤولة عن تشكيل العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وبخاصة البناء الطبقي للمجتمع والدولة. فمثلاً، يعتقد ماركس أن مراحل الإقطاع والرأسمالية كانت تتميز بعلاقات إنتاجية قائمة على استغلال طبقة لأخرى. وأن المبرر الحقيقي لوجود الدولة في تلك الظروف الاستغلالية إنما كان لإضفاء الشرعية على ذلك الاستغلال، ولتوفير عنصر الإكراه والإجبار الضروري للمحافظة على مصالح وامتيازات الطبقة المسيطرة، وبخاصة في مواجهة الصراع الطبقي الناتج من تطور ونمو القوى الاقتصادية (Chilcote 1981, 400). ولذلك، فطبقاً للاقتصاد السياسي الماركسي، فإن الأسس الاقتصادية للمجتمع قد كان لها أثراً كبيراً في طبيعة وبنية وأدوار العالم السياسي كما أن القوى الاقتصادية الناشئة تتحكم في طبيعة وشكل الصراع السياسي.

ولقد أدى نجاح الثورة الشيوعية بزعامة لينين في تطبيق النظام الاشتراكي في روسيا بعد 1917، فضلاً عن نمو واتساع العالم الاشتراكي لاحقاً، إلى إضفاء صبغة الشرعية بشكل كبير على الاقتصاد السياسي الماركسي، ما ساعده في مد نطاق نفوذه وجاذبيته. ولقد تبني ماركس وجهة نظر اقتصادية محضة للسياسة باعتبارها في الأساس انعكاساً أو وسيلة لقوى الإنتاج. ولهذا فإن الماركسية بشكل عام قد انتقدت بوصفها نظرية حتمية وشكلية فيما يتعلق بالسياسة (Staniland 1985, 152-158). ومع ذلك، فإن الاقتصاد السياسي الماركسي ساهم في توفير كم كبير من المعلومات عن الاقتصاد والسياسة، وطبيعة العلاقات بين الطبقات داخل المجتمع، والقوى الاقتصادية العالمية، والعلاقات بين الطبقات والأمم على المستوى العالمي، فضلاً عن الثورة وبالتالي، فإنه يمكن القول أن الاقتصاد السياسي الماركسي ساهم في ردم الهوة ما بين الاقتصاد والسياسة وما بين التحليل السياسي القومي والتحليل السياسي العالمي، كما وجه الاهتمام بشكل خاص إلى سياسة المواقف والأحداث الثورية (Booth 1991).

كذلك ساهمت قوى أخرى اقتصادية وسياسية وفكرية، خلال القرن العشرين، في بروز وتطور مصادر أخرى للاقتصاد السياسي المعاصر. فلقد كان نجاح الثورة الشيوعية في روسيا وما تبعه من امتداد النفوذ السوفييتي في العالم، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة للدول الغربية الرأسمالية، حيث أصبح الاقتصاد السياسي الماركسي يمثل تحدياً قوياً للنماذج الليبرالية التقليدية الغربية الاقتصادية

والسياسية، إذ استطاع أن يقدم نماذج عدة جديدة، سواء كانت واقعية أو مثالية (Brown 1985). وفي البداية، اتسمت ردة فعل الدول الغربية بالرفض ثم سرعان ما أصبح الهم والشغل الرئيسي لتلك الدول، حكومات ومتقنين، يدور حول بلورة استراتيجية تستطيع احتواء التحدي الماركسي على كل من المستوى الفكري والمستوى السياسي. وقد أسهمت تطورات تاريخية وفكرية أخرى في بروز اتجاهين آخرين للاقتصاد السياسي المعاصر. فقد شهدت فترة نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، تزايداً ملحوظاً لتدخل حكومات الدول الصناعية الغربية في الشؤون الاقتصادية من أجل تعزيز وتشجيع أهداف تنموية قومية واستراتيجية محددة، تهدف إلى الحد من سلسلة الاخفاقات الاقتصادية التي كانت تعاني منها في ذلك الوقت، فضلاً عن رفع مستوى الرفاه الاجتماعي. ولقد كان للاقتصادي البريطاني الشهير جون كينز دور كبير في ذلك التحول من خلال تأثيره الكبير على كل من المفكرين وصناع القرار في الدوائر العالمية، منذ بدء الكساد الكبير، فقد زعم كينز أنه ينبغي على الحكومات التحكم في جانب الطلب عن طريق استخدام سياساتها الانفاقية في التأثير على جانب العرض إلى النقطة التي يتوازن فيها العرض مع الطلب، والذي سوف يؤدي بالتالي إلى الحد من نزعة اقتصاد السوق نحو التضخم والإخفاق الاقتصادي المتكرر، فضلاً عن الأثر الإيجابي الآخر المتمثل في ازدياد الطلب على العمالة (Keynes 1936). وبنهاية الحرب العالمية الثانية، لاقت أفكار كينز الاقتصادية تلك (والداعية إلى إعطاء دور أكبر للحكومة في إدارة الاقتصاد) قبولاً ورواجاً كبيرين في الدول الغربية، وقد تبنتها معظم الدول الصناعية.

وفي ظل هذه الظروف بدأ يظهر على السطح شعور متزايد بعدم الرضا بين المختصين في كل من حقلي السياسة والاقتصاد بخصوص الانفصال الأكاديمي بين الحقلين. فمنذ بداية الأربعينات وحتى الستينات، عبر العديد من علماء السياسة عن تذرهم حيال الحالة الهامشية التي وصل إليها حقل السياسة، كما وجد بعض من علماء الاقتصاد أن رفض أو عدم أخذ الاقتصاد الكلاسيكي أو التقليدي في الاعتبار للمتغيرات السياسية والحيادية القيمة، غير مجد وتستند على أسس واهية وضعيفة (Staniland 1985, 16-35).

ومع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية وبروز عدد كبير من الدول المستقلة، نتيجة لذلك، في آسيا وإفريقيا، ومحاولات تلك الدول النهوض من براثن التخلف الذي عاشت فيه، وبخاصة خلال فترة الاستعمار الأوروبي، أصبحت عملية نشر وتعزيز سياسة التحديث والتنمية، في ما أصبح يعرف بالعالم الثالث، تمثل أهم أولويات الدول الغربية في محاولة للحد من انتشار الأفكار والنفوذ الشيوعي في تلك الدول. وتبعاً لذلك، بدأت حكومات الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، في دعم وتشجيع مراكز الأبحاث والجامعات لديها لدراسة أوضاع الدول الحديثة الاستقلال، بغية التوصل إلى أفضل السبل لفهم واقع العالم الثالث والعمل على إيجاد وبلورة السياسات الاقتصادية والسياسية، ونماذج النمو والتطور والتحديث التي يمكن أن تقدم بديلاً لقادة تلك الدول بعيداً عن مغريات النظريات والنماذج الماركسية. ولم يكن من المستغرب أن تكون نظريات وسياسات ونماذج التحديث والتنمية تلك تعكس تحيزاً محافظاً، أي تعمل على استقرار الأوضاع كما هي. وفي هذا المجال، يرى جنديزر Gendizer أن نظريات التنمية السياسية الليبرالية كانت

بمثابة المبرر للتوسع الرأسمالي المعاصر، وأنها كانت امتداداً طبيعياً للنظريات الديمقراطية الليبرالية الحديثة (Gendizer 1985).

وفي هذه الأثناء برزت «نظرية التبعية» إلى الوجود، كاتجاه رئيسي جديد للاقتصاد السياسي المعاصر. وجاء بروز هذه النظرية نتيجة للجهود التي بذلها اقتصاديو وحكومات أميركا اللاتينية لتشجيع النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن تذرر وسخط مفكري أميركا اللاتينية من أفكار ووجهات نظر الدول الرأسمالية الغربية عن التنمية الاقتصادية. ولقد كان لمواجهة ورفض مفكري أميركا اللاتينية لنظريات الاقتصاد الحر والأفكار التنموية التحديثية دور في اتجاههم نحو تطوير مفهوم التبعية للاقتصاد السياسي المعاصر. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن نظرية التبعية لم تكن تمثل اتجاهاً واحداً متجانساً، وإنما كان ينضوي تحت لوائها وجهات نظر عدة، بعض منها كان متأثراً بالأفكار الماركسية، بينما كان البعض الآخر بعيداً عن التأثير الماركسي، وبخاصة المجموعة التي كانت بزعامة الاقتصادي الأرجنتيني راول بيريش (Chilcote 1981). إلا أن من أهم ما يجمع بين منظري التبعية، على اختلاف توجهاتهم هو إيمانهم بأنه في ظل هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي فإن التخلف الاقتصادي الذي تعيشه بلدان العالم الثالث كان نتاجاً طبيعياً للتطور المستمر والسريع للاقتصاد الصناعي العالمي المسيطر، ولذلك، فإن التنمية والتخلف يعتبران بمثابة وجهين للنظام القائم على نسيج معقد من البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتبادلة بين المجتمعات المسيطرة في العالم المتقدم (المحور) والمجتمعات الهامشية في العالم المتخلف (المحيط). ويعمل هذا النسق الاقتصادي والسياسي بكل فعالية لإبقاء الدول المحيطية عند مستويات نمو اقتصادي منخفض، واستقلال سياسي محدود.

ولقد كان لذلك القلق السياسي والحقلي، فضلاً عن تفاقم المشاكل التنموية لدول العالم الثالث، دور كبير في بروز هذين الاتجاهين الأخيرين للاقتصاد السياسي، واللذين ينضوي تحت لوائهما بشكل رئيسي كلا من علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ويركز الاتجاه الأول، الذي يمكن أن يسمى بالاتجاه التجريبي، على دراسة وتحليل الاقتصاد والدولة على المستوى القومي. فقد عمد الباحثون في هذا المجال الواسع إلى استعمال التحليل التجريبي، الذي يعتمد على البيانات الكلية على المستوى القومي، لدراسة بعض من الظواهر مثل أثر المتغيرات الاقتصادية على الثورة، الاقتصاد السياسي للنمو والتنمية، فضلاً عن محاولة فهم كيفية تأثير التغير الاقتصادي على دور وسياسة وحجم التأييد للنظام والعكس.

أما الاتجاه الثاني والأخير، والذي سيكون موضوع اهتمامنا في هذا البحث، فيحاول التركيز على فهم الأسس العقلانية لاختيارات الأفراد للسلع والخدمات العامة. ويعرف هذا المنهج بأسماء عدة، منها «الاقتصاد السياسي الحديث»، «النموذج العقلاني»، «الاختيار العام»، «النظرية الإيجابية». ويعتقد أصحاب هذا المنهج أن طريقة الاختيار العقلاني الفردي التي استخدمت تقليدياً في الاقتصاد يمكن أن يستفاد منها في المجالات الأخرى، وبخاصة

علم السياسة (Staniland 1985, 16-35). ويستخدم هذا الاتجاه أسلوب التفكير الاستنتاجي، أو الاستدلالي، لبناء نماذج نظرية ورياضية في محاولته تفسير السلوك السياسي للأفراد، وأحياناً للمؤسسات.

الاقتصاد السياسي الحديث والتنمية السياسية

كما عُرف عقد الخمسينات بعقد التحديث وعقد الستينات بعقد التبعية فإنه يمكن القول بأن عقد الثمانينات وأوائل التسعينات هو عقد الاقتصاد السياسي (الليبرالي منه والماركسي) للتنمية السياسية. فقد شهدت هذه الفترة انبعثاً قوياً لما أصبح يعرف باتجاه الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، كبدل محتمل لكل من نظريات التحديث والتبعية التي سادت خلال العقود الماضية. وقد تميّزت أدبيات هذا الاتجاه، على اختلاف توجهاتها، بالتركيز على الدور المحوري للدولة في العملية التنموية الذي تجاهلته النظريات السابقة بالإضافة، وهو الأهم، إلى إبرازها لدور العوامل الاقتصادية فيها. وعلى الرغم من تعدد مناهج الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، إلا أن هذه الفترة شهدت سيطرة شبه مطلقة لمنهج «الاقتصاد السياسي الحديث» بمسمياته المختلفة على حقل التنمية السياسية. ففي الوقت الذي ازداد تأثير نظرية الاختيار العام على الدول الديمقراطية المتقدمة، ظهرت مجموعة من الأفكار حول التنمية، كانت في مجملها مؤيدة لاقتصادات السوق ومتحمسة للتجارة الحرة، ومعارضة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

ويشير مصطلح «الاقتصاد السياسي الحديث» إلى الكتابات المركزة التي ظهرت خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية تحت مسميات مختلفة، من بينها «الاختيار العام»، «الكلاسيكية المحدثة» (rent seeking)، والاقتصادات المؤسسية الحديثة. ومن أهم رواد هذا الاتجاه انتوني داونز Downs، مانكور أولسن Olsen، جيمس بوكانان Buchanan، جوردن تولوك Tullock، ودوغلاس نورث North، الذين كان لكتاباتهم دور مهم في تحويل الانتباه بعيداً عن أعمال الاقتصاديين المتخصصين في الاتجاهات الأكثر تقليدية من حقل الاقتصاد السياسي، مثل التجارة الدولية والتنظيم الصناعي. وبخلاف الاقتصاد السياسي التقليدي، ذي النظرة الشاملة macro للسياسة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» يتميز بنظرة جزئية micro، تركز على إبراز الدور الحيادي للدولة والاهتمام بنشاطات جماعات المصالح، في سعيها للحصول على تشريعات تخدم مصالحها عن طريق استغلال الأحزاب السياسية، هذا فضلاً عن دراسة نماذج التصويت ومشاكل النماذج المؤسسية كما تعكسها الديمقراطيات التعددية للدول الأنغلوسكسونية. ويهدف أتباع هذا المنهج إلى تجاوز إخفاق نظرية التحديث في استيعاب المشاكل التنموية للدول النامية، سواء على مستوى التحليل النظري، أو السياسات الفعلية، من خلال محاولة صياغة نظرية جديدة للتنمية السياسية تستند إلى أسس أكثر واقعية وتعتمد على مستويات أدنى من التجريد، عن طريق التركيز على تحليل البيئة الحقيقية التي يتخذ قادة دول العالم الثالث قراراتهم في ظلها، ومدى تأثير تلك البيئة على الخيارات المفتوحة أمامهم.

وقد انعكس ذلك - كما يقول محمد (1989) - في تركيز اهتمامات المنتمين إلى هذا الاتجاه على السياسات التنموية في الدول النامية، من جهة وإدراك أهمية الدور الذي يلعبه النظام الاقتصادي من جهة أخرى (محمد 1989، 47). ويستمد «الاقتصاد السياسي الحديث» جذوره من الفكر الاقتصادي التقليدي. فهو يركز على التحليلات الاقتصادية المستمدة من أعمال سميث وريكاردو، والتي تتناقض جوهرياً مع الاقتصاد السياسي الراديكالي. وبشكل عام، فإن «الاقتصاد السياسي الحديث» لا يكتث كثيراً للتصورات المعيارية حول المرحلة النهائية للتنمية، سياسية كانت أو اقتصادية، بل يتركز جل اهتمامه على تحليل المؤشرات الكمية والإحصائية للقدرة الإنتاجية. فالدولة المتقدمة - بنظر أصحاب اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» - هي التي تحقق مستويات إنتاجية عالية للسلع والخدمات من خلال نظام السوق الحرة، وأن رفاهية الإنسانية ككل تتوقف على السماح للسوق الحرة للقيام بوظيفتها على الوجه الصحيح، ما يؤدي - في الأمد الطويل - إلى تحقيق السعادة للجميع، وإلى اختفاء مشاكل التمييز العنصري والجنسي. ويؤكد فريدمان Milton Friedman أنه في حالة إخفاق صاحب العمل في توظيف الأفراد الأكثر كفاءة بسبب الاعتبارات غير العقلانية (عنصرية، عرقية)، فإن هذا الإخفاق سيؤدي إلى خسارته المادية. كما أن عنصر المنافسة سوف يقضي على مشروعه (Freidman 1962)، وانه، حتى في حالة وجود مرحلة أكثر تقدماً مما هو سائد الآن، فإن السوق الحرة - كما يزعم أنصار هذا الاتجاه - هي التي ستأخذنا إلى هناك.

وقد اتجهت كتابات الباحثين في هذا المجال، وبخاصة Almond جبرائيل الموند (1978) و Apter ديفيد ابتر (1971)، نحو استخدام النماذج الاقتصادية وتأكيد أهمية الاختيار بين البدائل المتاحة لصانعي القرار في الدولة، وذلك على أساس دراسة الأنشطة السياسية الفعلية، الذي أدى بدوره إلى التركيز على دراسة السياسات العامة. ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة Migdal (1977) عن «السياسة والسلطة في دول العالم الثالث» ودراسة Rothstein (1977) عن «الضعيف في عالم القوي». وكان لظهور دراسة السياسات العامة أثران مهمان في حقل التنمية السياسية، أولهما أنها نقلت بؤرة الاهتمام في التحليل السياسي من المدخلات (الثقافة السياسية، التنشئة الاجتماعية، أنماط المطالب) إلى المخرجات (سياسات، قرارات، أفعال)، وثانيهما أنها حولت الاهتمام من دراسة الظواهر الكلية إلى التركيز على الظواهر الجزئية التي تركز على الواقع الفعلي للنشاط السياسي (محمد 1989).

وأهم ما يميز منهج «الاقتصاد السياسي الحديث» هو تركيزه على إبراز فعالية آليات السوق كطريقة لتوزيع المصادر الإنتاجية. ويزعم أصحاب هذا المنهج أن التنمية الاقتصادية في العالم الرأسمالي المتقدم كانت، وبدرجة كبيرة، نتيجة لعدم وجود أية قيود أو عوائق أمام السوق. ويرى هؤلاء أن مستقبل الدول النامية، هي الأخرى، لا بد أن يكون نسخة طبق الأصل عن حاضر الدول المتقدمة. وبناء على الافتراضات العامة للاقتصادات الليبرالية التقليدية (التمثلة في عقلانية الأفراد، سيادة واستقلالية المستهلك، وجود المنافسة الكاملة والنزعة لزيادة حجم الأرباح) يزعم أتباع منهج «الاقتصاد السياسي

الحديث» أنه في حالة إتاحة الفرصة أمام السوق ليعمل بحرية، كما كان عليه الحال في دول العالم الرأسمالية، فإن الاختيار العقلاني للأفراد سيقضي على التوزيع السيء للمصادر الإنتاجية، باعتباره السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية. وعلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية سوف يتناسبان تناسباً طردياً مع مدى سماح حكومات تلك الدول لآليات السوق بالعمل بحرية ومن دون قيود. وبشكل عام، فإن أهم توصيات هذا المنهج للدول النامية يتلخص في الآتي:

(1) العمل على تحرير كل من التجارة الخارجية وحركة رأس المال عن طريق إزالة القيود على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية، (2) إلغاء القيود المنظمة لسوق النقود، وبخاصة تلك التي تنظم المقايضة الخارجية والائتمان الداخلي، (3) الخفض الكبير للإنفاق الحكومي وتقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي عن طريق اتخاذ خطوات جادة نحو تبني سياسة تخصيص القطاع العام وإلغاء نظام الدعم والإعانة المقدم للمؤسسات العامة غير المربحة، (4) الاندماج الكامل في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق تطوير قطاعات تصديرية غير تقليدية وفتح أسواق تلك الدول للسلع المصنعة في الدول المتقدمة (Sonntag 1994).

ويرى ماكفرسون Macpherson أن هذا الاختراق الاقتصادي للنظرية السياسية خصوصاً، ولعلم السياسة عموماً، يعود بالدرجة الأولى إلى الهيمنة المتزايدة على المجتمع من قبل علاقات السوق، وأن تلك الهيمنة تستمد جذورها من أعمال الكتاب الليبراليين الكلاسيكيين، من أمثال هوبز ولوك وسميث وبنثام وجيمس ميل، الذين ارتكزت نظريتهم الليبرالية للدولة على الافتراض بأن الطبيعة الإنسانية مطبوعة بغريزة إشباع المصالح أو المنافع الفردية، أو تعظيم تلك المنافع عن طريق العملية التراكمية. وقد وضع هؤلاء نظريتهم للدولة لتعكس هذا الفهم للطبيعة الإنسانية والذي يقصر دور الدولة على حماية رأس المال والتراكم المادي. والأكثر أهمية هنا أنهم أكدوا على الضبط السياسي الذي يؤدي إلى حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون، على أساس أن علاقات السوق تشكل العلاقات الأساسية للمجتمع، وبذلك، فإن التوزيع غير المتساوي للثروة في الأمد القصير اعتبر نتيجة طبيعية ومتوقعة لتلك العلاقات. وبناء عليه، اعتبر ضمان حق الملكية الخاصة وتبادل الملكية والوفاء بالعقود السبب الرئيسي لوجود الدولة، لأن تلك العناصر تمثل المقومات الطبيعية للحياة، والاستمرار لمجتمع السوق. وتبعاً لذلك، فلا بد أن تكون المقومات الضرورية لأي مجتمع متقدم أو متمدن (Macpherson 1987c).

وللوهلة الأولى يبدو أن «الاقتصاد السياسي الحديث» ليس لديه تصور واضح عن التنمية السياسية، أو عن دور النسق السياسي في عملية التنمية الاقتصادية. لكن الواقع غير ذلك. فالنسق السياسي المتقدم – بالنسبة لأنصار هذا المنهج – هو ذلك الذي يقدم كل التسهيلات الممكنة لضمان حرية السوق وفعاليته. ويرى عدد من الكتاب المنتمين لـ «الاقتصاد السياسي الحديث» أن القطاع الخاص يستطيع أن يقوم كل وظائف الحكومة، ومن ضمنها التعليم والصحة والمياه وحتى السجون، بشكل أكثر كفاءة من القطاع

الحكومي. ففي ظل السوق الحرة تماماً، فإن الناس - كما يقول فريدمان Milton Friedman - سوف يستخدمون نقودهم للتصويت تماماً كما يستخدمون أوراق الاقتراع. وسوف يكونون سعداء لأن يدفعوا مقابل الخدمات التي يرونها مهمة. وأن توفر عنصر المنافسة سوف يضمن تقديم تلك الخدمات المهمة عند أدنى مستوى ممكن للتكلفة، في الوقت الذي يضمن القضاء على تلك الخدمات التي ليس لها أهمية وتهدر ثروات المجتمع (Freid-man 1962).

وبإيجاز، يمكن القول بأن لـ «الاقتصاد السياسي الحديث» وجهتي نظر للمجتمع المتقدم. فمن الناحية العملية، يشير أصحاب هذا المنهج إلى الدول الرأسمالية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية كأمثلة واقعية للدولة المتقدمة سياسياً واقتصادياً. أما من المنظور الفلسفي، من جهة أخرى، فانهم يؤكدون على أن المرحلة النهائية للتنمية السياسية تتميز بوجود تنظيمات سياسية متناغمة تماماً مع الشروط الوظيفية للسوق الحرة، وهي تلك التي تطمح الأنظمة السياسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في الوصول إليها (Palmer forthcoming). ولم تقتصر اهتمامات «الاقتصاد السياسي الحديث» بالتنمية السياسية على الجانب التنظيري فقط، بل تعداه إلى مرحلة التطبيق على أرض الواقع. فقد نجح مؤيدو هذا المنهج في إقناع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في دول العالم الرأسمالي بتطبيق العديد من توصياتهم في تلك الدول فضلاً عن محاولة استخدام الموارد المالية لتلك الدول والمؤسسات، لتشجيع ودعم الأنظمة التي تتبنى تلك التوجهات في العالم النامي.

وأهم الآثار المترتبة على تبني منهج «الاقتصاد السياسي الحديث» لذلك النسق الفكري في مجال التنمية السياسية - كما يقول لوي Lowi - يتمثل في اختزال بؤرة اهتمام التحليل السياسي إلى أصغر الوحدات الممكنة (الرأي الفردي، التصويت، القرارات،...) (Lowi 1991). وبهذه الطريقة، فإن ممارسات كتاب هذا المنهج ركزت على بناء نظرية للتنمية السياسية، تهتم بالعملية السياسية في الدول الديمقراطية الليبرالية، على حساب نظريات الدولة التي حاولت ربط أفعال الدولة بطبيعة إنسانية مثالية مفترضة (Macpherson 1987b). وكذلك أدى ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية بكتاب «الاقتصاد السياسي الحديث» إلى الانطلاق في تحليلهم للظاهرة السياسية من مفهوم العقلانية السائد في الظاهرة الاقتصادية، وبالتالي، التأكيد على أن الفرد، حاكماً كان أو محكوماً، عندما يواجه مشكلة الاختيار بين البدائل المتاحة فانه سيوازن بين تكلفة وعائد كل بديل ثم يختار البديل الأكثر عائداً والأقل تكلفة، مثله في ذلك مثل المنتج أو المستهلك في المجال الاقتصادي. وفي هذا المجال، يشير كل من Frohlich & Oppenheimer في كتابهما «الاقتصاد السياسي الحديث» الصادر سنة 1978م إلى أن الديمقراطية هي مجموعة الأسس التي تحكم صنع القرار، والتي تحدد اختيارات الجماعة السياسية والموارد وتوزيعها في المجتمع، وكيفية تجميع تلك الاختيارات وتخصيص تلك الموارد، من أجل الوصول إلى قرارات مناسبة (معوض 1987، 85). باختصار، فإن اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» يريد أن تهتم السياسة بالجزئيات وأن تطرح موضوعاتها على مستوى

الـ Micro على الدوام، وبذلك تصبح تابعة وخادمة له حيث ينصب جل اهتمامها على اختيارات العملاء للسلعة والتصويت على مشاريع قوانين في البرلمان، ودراسة الاستفتاءات على موضوعات معينة ذات سمة سياسية أو اقتصادية، وهو بذلك يجردها من أن تكون علماً قائماً بذاته يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الظواهر السياسية والعكس صحيح. كما تؤدي مفاهيم هذا الاتجاه إلى ربط الدول النامية بالدول الغربية المتقدمة وإلى الأبد.

نظرية «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية

من أهم ما يثير الانتباه، عند مراجعة أدبيات «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية، إغفالها لمستقبل المسيرة التنموية، إذ ينصب معظم الاهتمام على الوضع الراهن، الذي تمثل فيه الدول الرأسمالية الليبرالية نموذجاً حياتياً أكثر ثراءً ورفاهية من ذلك الموجود في الدول النامية. ولذلك، إنحصر اهتمام مفكري الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، على اختلاف توجهاتهم، في محاولة تقديم تفسير واقعي لأسباب تلك الهوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، والطريقة المناسبة للقضاء عليها أو تضيقها. أما النقطة الأخرى الجديرة بالاهتمام في أدبيات «الاقتصاد السياسي الحديث»، فتتمثل في طغيان التفسيرات الاقتصادية للمشاكل التنموية. فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن الهدف الأساسي للعالم النامي ينبغي أن يكون تحقيق معدلات أعلى في مجال التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، فإن السياسة يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يمكن أن تكون معيقاً لها. بمعنى آخر، فإن التنمية الاقتصادية هي الهدف الأسمى الذي ينبغي تحقيقه، أما التنمية السياسية فما هي إلا مجرد امتداد للتنمية الاقتصادية، وبذلك، فالتنمية السياسية ليست مهمة في حد ذاتها ولكن أهميتها تكمن في مدى تأثيرها في مسيرة التنمية الاقتصادية.

وانطلاقاً من الفكرتين السابقتين، تقترح معظم أدبيات «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية تصوراً تزعم أنه يمكن التحقق منه تجريبياً للدولة المتقدمة سياسياً، بعيداً عن التصورات المعيارية المنحازة للنظريات السابقة. ويؤكد هذا التصور على الربط ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. فبما أن التنمية السياسية تعتبر انعكاساً للتنمية الاقتصادية، وبما أن الدول الرأسمالية الليبرالية أكثر تقدماً اقتصادياً من الدول النامية، كما تشير إلى ذلك المؤشرات المختلفة، فإنه يمكن التوصل إلى الافتراض المنطقي القائل بأن الأنظمة السياسية في تلك الدول تعتبر أكثر تقدماً من مثيلاتها في الدول النامية. وتكمن أهمية هذا التصور، القائم على النظر للتنمية السياسية كانعكاس للتنمية الاقتصادية، في كونه يدعو إلى تركيز الاهتمام على حقيقة الوضع القائم (الهوة الاقتصادية) والتي يمكن ملاحظتها ودراستها بواسطة أدوات البحث المتوفرة حالياً في ميدان العلوم الاجتماعية. ويمثل هذا بدوره مرحلة مهمة في بناء واختبار نظرية تجريبية للتنمية السياسية. كما أنه يسهل كثيراً دراسة التنمية السياسية، عندما يجعلها محدودة بمتغيرين رئيسيين فقط هما السياسة والاقتصاد.

كما أن هذا التصور القائم على أساس ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يوفر أفكاراً مهمة حول عملية التنمية ذاتها. فالتركيز على المحور الدولي لأدبيات الاقتصاد السياسي، أجبر أدبيات التنمية السياسية على زيادة الاهتمام بدور القوى السياسية والاقتصادية الخارجية في التأثير على الأحداث في الدول النامية وتوجيهها. كما يؤكد ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية على مفاهيم أغفلت في السابق، على الرغم من أهميتها، كمفهوم التضخم والركود، وتأثير ذلك في مسيرة التنمية السياسية. وأخيراً، تؤكد كتابات «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية على أن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يزودنا بمعيار عملي للتعرف على عناصر العملية السياسية الأكثر ارتباطاً بدراسة التنمية السياسية. وسوف يؤدي ذلك - كما يقول بالمر Palmer (forthcoming) - إلى تشجيع وتعزيز مجالات البحث والدراسة في ثلاثة مواضيع مهمة في حقل التنمية السياسية. ف أولاً، نحتاج فقط إلى التطلع إلى قائمة الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً، عند الحاجة إلى معرفة خصائص النسق السياسي المتقدم، وعندها نستطيع تحديد مدى اختلاف الخصائص السياسية لتلك الدول عن مثيلاتها في الدول النامية. ثانياً، أن عملية التنمية السياسية يمكن دراستها وتحليلها عن طريق ملاحظة واختبار الآثار السياسية المصاحبة لمراحل النمو الاقتصادي المختلفة. ذلك أن العناصر السياسية اللازمة لحفز وتشجيع النمو الاقتصادي يمكن أن تكون مختلفة عن تلك المطلوبة لدعم والحفاظ على الاقتصادات المتقدمة. وهذه النتيجة ناتجة، بالتأكيد، عن التناقض ما بين هيمنة الأنظمة الديمقراطية في دول العالم الرأسمالي المتقدم وأدبيات الاقتصاد السياسي التي تؤكد على أن الديمقراطية ترتبط سلباً بالنمو الاقتصادي السريع. ثالثاً: إن أهمية كل عنصر من عناصر التحليل السياسي ستحدد بمدى قدرتها على تسهيل، أو إعاقة، مسيرة التنمية الاقتصادية. وبذلك يمكن التركيز على تلك الجوانب من العملية السياسية التي تعتبر أكثر أهمية لعملية التنمية الاقتصادية. وتمثل دراسة أولسن Olsen حول دور المجموعات التوزيعية مثلاً رئيسياً لهذا النوع من الأبحاث، ومثله أيضاً دراسة دور النخب في عملية صنع القرار. فكلما ازداد وعينا بتأثير العناصر المختلفة للعملية السياسية على التنمية الاقتصادية أصبحت عملية بناء نظرية تجريبية للتنمية السياسية أكثر سهولة (معوض 1987). كذلك يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يزود حقل التنمية السياسية بمزايا منهجية متنوعة، من أهمها استفادة الحقل من الكم الكبير من المعلومات الاقتصادية المتوفرة. فعندما تصبح المعلومات الاقتصادية ذات علاقة ارتباطية بالتنمية السياسية، فإن الحقل سيجد فرصاً متزايدة للاعتماد على الإحصاءات الاقتصادية، كما يستطيع، أيضاً، الاستفادة من افتراضات وتحليلات النظريات الاقتصادية لدراسة المشاكل السياسية.

وبإيجاز، فإن كتاب «الاقتصاد السياسي الحديث» يعتقدون أن النظر إلى التنمية السياسية بإعتبارها امتداداً للتنمية الاقتصادية تفتح، بالتأكيد، آفاقاً جديدة لفهم وتفسير ظاهرة التخلف والتنمية. كما توفر للحقل محور اهتمام تجريبي بسيط وواقعي، بدلاً من المفاهيم السابقة القائمة على وجهة نظر مثالية للمستقبل، غير قابلة للتجريب والاختبار.

نقد محاولات البناء النظري للعلاقة بين الاقتصاد السياسي والتنمية السياسية

على الرغم من كل تلك المزايا السابقة فإن إصرار اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية على النظر للتنمية السياسية وكأنها مجرد انعكاس للتنمية الاقتصادية، له سلبيات كثيرة. فاختزال عملية التنمية بقصرها على عاملي السياسة والاقتصاد، يؤدي باتجاه الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية إلى تجاهل التأثير العميق، والمهم، للعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الأخرى المرتبطة بالسلوك على عمليات التنمية. كما أن العلوم الاجتماعية، في الوقت الحاضر، وبكل بساطة، لا تمتلك المعلومات والتقنيات الإحصائية الكافية التي نستطيع من خلالها تحديد مقدار التغير أو الاختلاف في السلوكيات الإنسانية التي تنسب إلى العوامل الاقتصادية والسياسية، من جهة، وتلك التي يمكن إرجاعها إلى العوامل الاجتماعية - الثقافية، من جهة ثانية. ولذلك، فالعلماء الاجتماعيون ذوي التوجهات الاجتماعية - الثقافية سيميلون إلى تغليب دور العوامل الثقافية والاجتماعية بينما سيركز كتاب الاقتصاد السياسي بالمقارنة على التحجيم والتقليل من شأن تلك العوامل. لكن المهم هنا هو أن دور العوامل الاجتماعية - الثقافية في التأثير على عملية التنمية (صغيراً كان أو كبيراً) لا يمكن فهمه، والإحاطة به، إذا اسقط الباحث تلك العوامل من دائرة اعتباره. وفي هذا المجال، يؤكد Lowi أن الاختراق الاقتصادي لعلم السياسية، كما يمثله اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث»، قد أدى إلى تهميش الحلول السياسية للمشاكل السياسية والتركيز على الحلول الاقتصادية، القائمة على الموازنة ما بين العائد والتكلفة من منظور اقتصادي بحث (Lowi 1991). ويؤكد عدد من المنتقدين لهذا الاتجاه، مثل ماكفرسون (Macpherson 1987)، وهوفربرت (Hofferbert 1986)، وستون (Stone 1988)، ولوي (Lowi 1992)، على أن هيمنة هذا الاتجاه على علم السياسة بشكل عام قد جعلت هذا العلم يفتقد، أو هو في سبيل فقدانه، لقدرته على توجيه الأسئلة الكبرى التي ميزت التحليل السياسي للأنساق الاجتماعية والأنظمة السياسية في الماضي.

وفضلاً عن ذلك فإنه: وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية الاقتصادية يعتبر أكثر وضوحاً من مفهوم التنمية السياسية، إلا أن الواقع يؤكد أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر غموضاً مما يبدو للوهلة الأولى، ويعاني، هو الآخر، من عدد من المشاكل. وأولى تلك المشاكل تتعلق بالاختلاف بين المنتمين لهذا الاتجاه في تعريف المفهوم، كما تعكس ذلك أدبيات الاقتصاد السياسي. فالتنمية الاقتصادية بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية المحدثه (الاقتصاد السياسي الحديث) تعني النمو الاقتصادي، بينما ينظر الاقتصاديون الراديكاليون إلى التنمية الاقتصادية على أنها تعني المساواة، في حين يرى اتجاه ثالث، متمثلاً في مدرسة النمو مع المساواة، أن التنمية الاقتصادية تعني الاثنين معاً. وهذا الاختلاف لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من المشكلة. فالمساواة ذاتها يمكن أن تفسر بطرق مختلفة. وهي حقيقة تزيد من عمق الاختلافات بين المنتمين لحقل الاقتصاد السياسي. كذلك الحال بالنسبة لتعريف النمو الاقتصادي. فهناك اختلاف حول المؤشر الأفضل لتحديد المفهوم: هل هو إجمالي الناتج القومي GNP أو إجمالي الناتج المحلي GDP أو حجم الإنتاجية الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، فهناك مشاكل تعترض استخدام أي من

تلك المؤشرات. فبعض من الدول المصدرة للبترول، مثلاً، وعلى الرغم من كونها جزءاً من العالم النامي، إلا أنها تمتلك مستوى GNP أعلى من بعض الدول الرأسمالية المتقدمة. كذلك ما يتعلق بمؤشر الإنتاجية. فمع أنه قد يتلافى بعضاً من سلبيات المؤشرات الأخرى، إلا أنه - هو الآخر - غير كاف، لأنه، طبقاً لذلك المؤشر، فإن عدداً من الدول الصناعية الجديدة (النمور الآسيوية) تحقق معدلات إنتاجية أعلى من تلك الموجودة في كثير من الدول المتقدمة ومع ذلك لا يمكن القول بأن دول النمور الآسيوية أكثر تقدماً سياسياً من الدول الصناعية الأوروبية. فالمتتبع لتجربة تلك الدول سوف يكتشف أنها تقدم دليلاً قوياً، يدحض ويتحدى افتراضات كتاب هذا الإتجاه، وذلك على الرغم من استشهادهم بها ومحاولة توظيفها لدعم تلك الافتراضات. فقد كان واضحاً أن تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية في تلك الدول، باستثناء هونغ كونغ، قد ارتبط بوجود أنظمة مستبدية ومتخلفة سياسياً. كما كان دور القطاع الخاص ضئيلاً في ذلك الإنجاز الاقتصادي، إذ لعبت حكومات تلك الدول، وعلى العكس من افتراض النظرية، الدور الأهم في حركة التنمية الاقتصادية. فعندما ركزت تلك الدول على تنمية الصادرات كهدف رئيسي لها، سارعت حكوماتها في تبني خطوات مهمة لإنجازه، منها، على سبيل المثال: التحكم في سعر الفائدة وقنوات الائتمان، إعطاء تسهيلات كبيرة للمستثمرين الأجانب، والتدخل في سوق العمل للإبقاء على أجور العمال تحت مستوى السوق. وقد كان لتلك الخطوات المهمة من جانب حكومات تلك الدول دور في تحدي فرضيات هذا الاتجاه، كما ساهمت في ظهور عدد مهم من الكتابات والنقاش حول تلك التجربة. ومن الجانب الآخر، فإنه من الملاحظ أن نتائج تطبيق تلك الافتراضات من قبل الدول النامية تحت ضغوط المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لم تسفر عن تطور تنظيمات سياسية متناغمة تماماً مع الشروط الوظيفية.

هناك أيضاً مشاكل رئيسية تعترض إمكانية تطبيق المفاهيم الاقتصادية، وبخاصة مفهوم العقلانية في تفسير السلوك السياسي. وفي هذا المجال أشار كلاً من Palmer & Stern إلى خمس عقبات رئيسية تحول دون إمكانية الاستفادة من ذلك المفهوم وهي:

- (1) عدم وجود تعريف عام ومقبول لمفهوم العقلانية. (2) عدم توضيح كتاب هذا الاتجاه لكيفية التعامل مع العقلانية هل هو على أساس أنها افتراض أم أنها منطلق لتطوير نموذج. (3) صعوبة التحويل الكمي والقياس الدقيق للمفاهيم المرتبطة بالعقلانية مثل مفاهيم المنفعة، والتكلفة، والمجازفة، وعدم التأكد. (4) إن القرارات السياسية بعكس القرارات الاقتصادية، تعتبر أكثر عرضة لعدم العقلانية، لأسباب عدة، لعل من أهمها نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالظاهرة السياسية. (5) صعوبة الجمع بين المنافع المختلفة للأفراد في مقياس عام واحد للمنفعة الاجتماعية بما يسمح لصانعي القرار بإصدار قرارات عقلانية (Palmer & Stern 1978, 107-110).

ومن المشاكل الأخرى التي تعترض محاولات البناء النظري لاتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية، تلك المتعلقة بالافتراض القائم على أساس أن التنمية الاقتصادية تمثل

قمة ما يصبو إليه المجتمع الإنساني. إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون التنمية الاقتصادية غاية في حد ذاتها. وإذا كان ذلك صحيحاً لبعض من الوقت في المجتمعات الأوروبية، فإنه ليس بالضرورة كذلك في مجتمعات أخرى (مثل المجتمعات الإسلامية، والهندية). وحتى المجتمعات الأوروبية ذاتها - والتي حققت معدلات تنموية عالية - بدأت تشهد تحولات كبيرة في اهتمامات أعداد كبيرة من مواطنيها نحو أهداف وغايات غير مادية، متمثلة في ما أصبح يعرف بالقيم ما بعد المادية، كما أبرزتها كتابات عدد من العلماء ومن أشهرها كتابات رونالد إنجلهارت (1977; 1971; Ingelhart 1981). ولذلك، فإن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، واختزالها إلى مجرد وسائل ورموز رياضية، يمكن أن تصبح مفردة في استبعادها لدور العوامل الأخرى، التي قد تكون ذات علاقة وثيقة بعملية التنمية. ذلك إن العملية التنموية لا يمكن فهمها والإلمام بها بعيداً عن الإحاطة بالظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بها.

أما من المنظور المنهجي، فإن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يبرز كذلك مشاكل عديدة. فالملل نحو استخدام التقنيات الإحصائية المعقدة، من قبل المنتمين إلى هذا الاتجاه - تأثراً بطرق البحث في علم الاقتصاد - غالباً ما يؤدي إلى تحليل مفاهيم سياسية معقدة بطرق سطحية وغير منطقية، فضلاً عن إعطاء إهتمام ووزن أكبر لتلك المفاهيم التي يسهل جمع المعلومات عنها، ما يعني تجاهل تلك المتغيرات السياسية التي يصعب تبسيطها وتحليلها باستخدام التقنيات الموجودة، أو تلك التي يصعب الحصول على معلومات كمية عنها.

أما من الناحية المعيارية، فإن الجهود الحالية باتجاه بناء نظرية للاقتصاد السياسي للتنمية السياسية تعاني مما يمكن وصفه بالتحيز المعيارى المستتر وراء النزعة لاستعمال التقنيات الإحصائية المتطورة. فغالباً ما يلجأ المنتمون لهذا الاتجاه إلى تعزيز وتثبيت أفكارهم ومعتقداتهم المعيارية عن طريق التحليل المعقد للمؤشرات الكمية، وإعطائها صفة الحقيقة المطلقة. وأبرز مثال على ذلك تأكيد Downs (دوانز) (1957) في كتابه «النظرية الاقتصادية للديموقراطية» - الذي كان له الأثر الكبير على كتابات أصحاب هذا الاتجاه - على أن نموذج التصويت العقلاني مرتبط عضوياً بالديموقراطية الليبرالية الغربية (معوض 1987، 89). ولذلك، فإنه من الضروري التعامل بحذر بالغ مع تلك الدراسات وإخضاعها لنظرة نقدية. كما أن قبول نتائج مثل تلك الدراسات، بدون الانتباه الدقيق لطريقة صياغة الأسئلة وطريقة التحليل الكمي للمتغيرات واختيار مؤشراتهما، يمكن أن يجعلها عديمة الفائدة في تطوير فهمنا للتنمية السياسية، وحتى الاقتصادية. وذلك لأن مثل تلك الدراسات تعكس قصوراً كبيراً في فهم طبيعة عملية التنمية السياسية، التي ينبغي أن ينظر إليها كعملية تغيير شاملة ومتعددة الأبعاد، وإن تلك الأبعاد ذات علاقات تفاعلية تقوم على التأثير المتبادل، وليست علاقة حتمية بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل، والتنمية السياسية كمتغير تابع.

وأخيراً، فإن التوجهات الحالية لدراسات الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية يمكن أن تنتقد لعدم إهتمامها بالمستقبل، وتركيزها المفرط على الحاضر، وفي مقارنتها للتنمية السياسية بخبرة العالم الرأسمالي.

الخاتمة

مثل اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية إحدى المحاولات المهمة لتجاوز حالة الركود التي يعاني منها حقل التنمية السياسية، بعد إخفاق النظريات السابقة في إيجاد نظرية تفسيرية للمشاكل التنموية. وتكمن أهمية هذا الاتجاه في تركيزه على بناء نظرية جديدة للتنمية السياسية، تستند على أسس أكثر واقعية وذات مستوى أدنى من التجريد، متخلياً عن طموحات الاتجاهات السابقة الهادفة إلى صياغة نظريات كلية أو عامة للتنمية السياسية، مبتعداً، أيضاً، عن التصورات المعيارية المتحيزة لتلك الاتجاهات، وذلك بالتركيز على دراسة وتحليل الفوارق الاقتصادية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية (أي بالتركيز على ما هو كائن بدلاً من الاهتمام بما ينبغي أن يكون). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن ذلك ممكن من خلال ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، وجعل الأولى مجرد متغير تابع للأخيرة، لأن ذلك سيوفر للحقل فرصة الاستفادة من المعلومات الكمية والطرق الإحصائية المتوفرة في علم الاقتصاد، لدراسة الظاهرة السياسية وتحليلها.

وباختصار، فإن اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية يقدم منظوراً جديداً ومفيداً لحقل التنمية السياسية، وذلك في ما يتعلق بنظرته لطبيعة التنمية السياسية ووسائل تحليلها. لكن، كما هو الحال مع الجهود التنظيرية السابقة في الحقل (التحديث، التبعية)، فإن هذا الاتجاه يزودنا بحل جزئي فقط لمشكلة معقدة ومتعددة الجوانب. ولذلك، فإن التحدي الذي يواجه المهتمين بالتنمية السياسية يتمثل في الاستفادة من الأفكار التي يقدمها هذا الاتجاه، ولكن مع تلافي سلبياته وأخطائه.

من هنا، ترى هذه الدراسة أن الحقل يمكن أن يستفيد من فرضيات هذا الاتجاه، وبخاصة تلك التي تحاول الابتعاد عن تقديم التصورات المعيارية والنظريات الكلية للتنمية السياسية، في بلورة نظرية جديدة غير متحيزة لنموذج معين لدراسة وتحليل العملية التنموية، ولكن باعتبارها عملية تغير مجتمعي شامل ومتعدد الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسلوكية والثقافية...). وان تلك الأبعاد ذات ترابط وتفاعل وثيق مع بعضها، بحيث يستحيل الإلمام بتأثير بعد واحد منها بمعزل عن الأبعاد الأخرى، ما يجعل محاولة هذا الاتجاه اختزال العملية التنموية وقصرها على بعد واحد، كالبعد الاقتصادي مثلاً، وإغفال أهمية الأبعاد الأخرى، غير مجدية لفهم طبيعة تلك العملية. لكننا ينبغي أن ندرك أن هناك تفاوتاً في تأثير تلك الأبعاد على العملية التنموية من مجتمع لآخر. فالبعد الاقتصادي قد يكون ذا أهمية قصوى بالنسبة للدول الرأسمالية كالولايات المتحدة مثلاً، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن يأخذ ذلك البعد الأهمية نفسها لدى المجتمعات النامية. فالبعد الديني قد يأتي في قائمة الأولويات بالنسبة لدول كالسعودية وإيران مثلاً. كما أن البعد السياسي (الاستقرار السياسي) قد يكون الهم الرئيسي بالنسبة لبعض الدول، كالجزائر وأفغانستان، على سبيل المثال. وهذا يعني بوضوح أن عملية التنمية يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً لاختلاف العوامل المؤثرة فيها من مجتمع إلى آخر.

المصادر

محمد، محمد علي

1986 أصول المجتمع السياسي: التغيير والتنمية السياسية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

معوض، جلال عبدالله

1987 «المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي». المجلة العربية للعلوم الانسانية (25): 66 - 93.

هلال، علي الدين

1984 «الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية: دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية». مجلة السياسة الدولية (75) يناير: 52 - 63.

Ahmond, G. & Powell, B.

1978 Comparative Politics: System, Process and Policy. Boston: Toronto, Brown and Company.

Amin, S.

1974 Accumulation on a World Scale, Vols.1 and 2. New York: Monthly Review Press.

1976 Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism. New York: Monthly Review Press.

Apter, D.

1965 The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press.

1971 Choice and the Politics of Allocation. New Haven: Yale University Press.

Belassa, B.

1981 The Newly Industrializing Countries in the World Economy. New York: Pergamon Press.

Brown, M.

1985 Models in Political Economy: A Guide to the Arguments. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publications.

Boothe, J.

1991 Dependency Theory, International Political Economy, and Political Economy: an Overview. A paper presented at the Southern Political Science Association. San Antonio Texas.

Chilcote, R.

1981 Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm. Boulder, Colorado: Westview Press.

1985 "Alternative Approaches to Comparative Politics". in H. Wiarda ed. New Directions in Comparative Politics. Boulder, Colorado: Westview Press, Inc.

Downs, A.

1957 An Economic Theory of Democracy. New York: Harper and Row.

Freidman, M.

1962 Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press.

Frohlich, N., & Oppenheimer, J.

1978 Modern Political Economy. Englewood Chiffs: Prentice Hall.

Galtung, J.

1971 "A Structural Theory of Imperialism". Journal of Peace Research 2: 81-119.

Gendzier, I.

1985 Managing Political Change: Social Scientists and the Third World. Boulder, Colorado: Westview Press.

Henderson, J & Applebaum, R.

1992 "Situating the State in the East Asian Development Process" in J. Henderson & R. Applebaum eds. State and Development in the East Pacific Rim. Newbury Park: Sage.

Hofferbert, R.

1986 "Policy Evaluation, Democratic Theory, and the Division of Scholarly Labor". Policy Studies Review 5 (30): 511-520.

Inglehart, R.

1971 "The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies". American Political Science Review 65: 991-1017.

1977 The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics. Princeton: Princeton University Press.

1981 "Post-materialism in An Environment of Insecurity". American Political Science Review 75: 880-900.

Keynes, J.

1936 The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan.

Lowi, T.

- 1991 "The Pernicious Effects of Economics on American Political Science". The Chronicle of Higher Education 38 (11) December: B1-B2.
- 1992 "The State in Political Science: How We Became What We Study." American Political Science Review, 86(1): 1-7.

Macpherson, C.

- 1987a "The Rise and Fall of Economic Justice" in The Rise and Fall of Economic Justice and Other Essays. New York: Oxford University Press.
- 1987b "Do We Need a Theory of the State?" in The Rise and Fall of Economic Justice and Other Essays. New York: Oxford University Press.
- 1987c "The Economic Penetration of Political Theory". in The Rise and Fall of Economic Justice and Other Essays. New York: Oxford University Press.

McCord, W.

- 1991 The Dawn of the Pacific Century: Implications for Three Worlds of Development. New Brunswick: Transaction Books.

Migdal, J.

- 1977 "Policy and Power: A Framework for the Study of Comparative Policy Context in Third World Countries" Public Policy. Vol. 25 (2): 241-260.

Palmer, M.

- 1989 Dilemmas of Political Development: An Introduction to the Politics of Developing Areas. Itasca, Illinois: F.E. Peacock.
- The Political Economy of Development (Forthcoming).

Palmer, M. & L. Stern

- 1979 The Interdisciplinary Study of Politics. New York: Harper and Row Publishers.

Park, H.

- 1984 Human Needs and Political Development, Cambridge. MA: Schenkman Publishing Company Inc. pp 40-43.

Rothstein, R.

1977 The Weak in the World of the Strong: Developing Countries in the International System. New York: Columbia University Press.

Smith, A.

1937 An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. E. Cannan ed. New York: The Modern Library.

Sonntag, H.

1994 "The Fortunes of Development". UNESCO: 227-245.

Staniland, M.

1985 What is Political Economy? A Study of Social Theory and Underdevelopment. New Haven: Yale University Press.

Stone, D.

1988 Policy Paradox and Political Reason. Glenview, Illinois: Scott, Foresman and Company.

Wallerstein, I.

1974 The Modern World System. New York: Academic Press.

1979 The Capitalist World Economy. London: Cambridge University Press.

World Bank.

1993 The East Asian Miracle. Washington DC: Economic Development Institute of the World Bank.

